

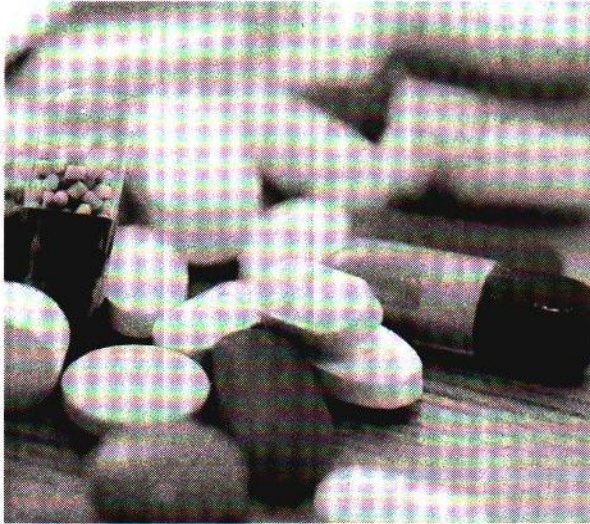
PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Ahram Al Massai
DATE:	8-October-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	150,000
TITLE :	Medical Supply division calls on the MoH to ratify the establishment of the High Authority for Drugs
PAGE:	06
ARTICLE TYPE:	Government News
REPORTER:	Ahmed El Mahdy

PRESS CLIPPING SHEET

المستلزمات الطبية تطالب الصحة بـخروج «هيئة الدواء» إلى النور

**الشعبة: الهيئة تعمل على سن القوانين والتشريعات..
والفتي: الدولار يعرقل إنتاج المصانع**



تطالب شعبة المستلزمات الطبية بغرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات وزير الصحة الجديد الدكتور أحمد عماد بضرورة الإسراع في التصديق على قرار تشكيل الهيئة المصرية للدواء، لتتمكن الهيئة من البدء في سن القوانين والتشريعات المنظمة لصناعة القطاع.

وقال هشام الفتى رئيس الشعبة لـ«الأهرام المسائي» إن ملف تشكيل الهيئة تم تقديمه للدكتور عادل العدوى وزير الصحة السابق قبل تغيير الحكومة بيوم واحد، وإن القطاع الصناعي الدوائي وقطاع المستلزمات الطبية بأشد الحاجة إلى تنظيم العملية الخاصة باستيراد الخامات وغيرها بما يصيب في صالح المريض وصالح الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية.

وأشار إلى أن القطاع يعاني من أزمة طاحنة تتمثل في ارتفاع أسعار الغاز والمياه والكهرباء التي تقوم بقطع التيار الكهربائي عن المصانع التي تتخلف عن سداد فواتيرتين متتاليتين بسبب عدم قدرة المصانع على الدفع نتيجة تزايد الأعباء المالية، لافتاً إلى أن نقص الدولار يعد طامة القطاع الكبرى والتي تزيد من حالات خفض الطاقات الإنتاجية بالمصانع.

وأوضح رئيس الشعبة أن هناك مصانع تنتظر شهراً أو يزيد حتى تقوم البنوك بتدبير العملة لاستيراد المادة الخام التي تتسبب في توقف المصانع إلى حين وصول المواد الخام إلى المصانع، لافتاً إلى أن القطاع

يعيق استيراد المواد الخام لأن قيمة اعتماد الخامة الواحدة تصل إلى 100 ألف دولار.

وطالب الوزارة بضرورة إعداد قائمة موحدة للخامات المستوردة لكل مصنع على حدة تتضمن الخامات بالمواصفات خلال العام ليتم تقديمها مرة للحصول على الموافقة مجمعة ثم يقوم بخصم الكمية بعد التأكد من مواصفات كل شحنة مستوردة بسبب استغراق دورة دخول المواد الخام 20 يوماً بسبب موافقة السياسات الدوائية بوزارة الصحة.

أحمد المهدي

معتمد على تصدير المواد الخام بنسبة تتراوح بين 50 و80% وفقاً لنوع المنتج.

وقال إن مصدرى القطاع يعانون من زيادة العبء المالي الناتج عن غرامة تأخر المواد الخام المستوردة في الجمارك البالغة 300 دولار للحاوية في اليوم الواحد، بالإضافة إلى سياسات البنك المركزي الخاصة بتحديد قيمة الإيداعات والتحويلات الشهرية والتي ينتج عنها إعاقة حركة التصدير.

وقال الفتى إنه لا يتم الإفراج عن الحاويات إلا بعد مرور 10 أيام، وإن تحديد القطاع المصرفي تحويل 50 ألف دولار في الشهر الواحد